

التطور التشريعي للاستثمار
في مصر
وأثره
على جذب الاستثمار

الدكتور
حسين محمد مصلح محمد

مقدمة

يعد التشريع الاداءة التي من خلالها تمد الدولة هيمنتها على العلاقات بينها وبين الافراد من ناحية، وبين الافراد بعضهم البعض من جهة أخرى.

ولا شك ان جودة التشريع ومرونته يؤدي الى اطمئنان الافراد الى انهم فى مأمن من مغبة الاطاحة بهم، لذا كان توقع التشريع من الامور الجد مهمة فى الدول ولقد اضفى البعض على هذا المبدأ القيمة الدستورية⁽¹⁾

ويعد الاستثمار والحديث عنه أمر مستحدث، فقد ازدهرت عمليات الاستثمار الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تأثير ايدولوجية التنمية السائدة آنذاك⁽²⁾ ويرجع ما سبق إلى أن اغلب دول العالم- باستثناء الصناعية منها- دول سائرة في طريق النمو في فترة أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين وتمتلك ثروات طبيعية هائلة، فتسارعت الدول الصناعية وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول أو عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات.

ولقد تطورت نوعية الاستثمار في الدول النامية بالشكل الذي نراه حالياً وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت اغلب التشريعات في الدول النامية إلى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مستغلة هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات السكانية في بعض الدول ومنها على سبيل المثال مصر⁽³⁾

ويلاحظ مما سبق أن أساس الاستثمار مبني على دعامين هما: أولاً: استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية أو السائرة في طريق النمو، ثانياً: إيجاد أسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصرف منتجاتها.

ولقد اتجهت اغلب الدول بعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية الى محاولة استغلال ذلك عن طريق تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا إليها وذلك عن طريق جلب رؤوس الأموال الأجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب أو عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب آخر أو بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الأجنبية من جهة أخرى.

¹ - د. حسين إبراهيم خليل، د. حسين محمد مصلح، الرقابة القضائية على حقوق التظاهر والاضراب والتناسب، دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر، شركة ناس للطباعة، ط 2015، ص 7 وما بعدها.

² - د. حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية، دار المستقبل العربي، مصر - القاهرة - الطبعة الأولى، سنة 1978، ص 190

³ - د. رمزي ذكي، التضخم في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان بيروت، سنة 1986، ص 126

ومن الطبيعي أن القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة إلى أخرى وكذلك الأنظمة والأيدلوجيات التي تحكم هذه الأنظمة فمنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد ومنها ما يقيد الاستثمار بجملة من التشريعات.

ولكن اغلب النظم السياسية والتي تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم أي استثمار رؤوس الأموال الأجنبية تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال أمام استثمار رأس المال الأجنبي وذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية في بعض الصناعات أو خلق صناعة جديدة بها ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنظم الإدارية المتطورة.

فعلى مستوى الاقتصاد القومي يتعلق الاستثمار بالأنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة.

وعلى النحو السابق نتناول هذا البحث من خلال مبحثين يسبقهما مبحث تمهيدي كالتالى:
المبحث التمهيدي: ماهية الاستثمار.

المبحث الأول: محددات جذب الاستثمار في مصر.

المبحث الثاني: أهمية التطور التشريعي للاستثمار في مصر.

المبحث التمهيدي

ماهية الاستثمار

بات الاستثمار الهدف الأول الذي تسعى إليه مصر في جذبة إلى الداخل، وذلك لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية، ولقد أصبحت مصر في الآونة الأخيرة تنظر إلى التنمية الشاملة وذلك بعد ثورة 25 يناير 2011 وذلك بهدف الخروج من مشاكلها الاقتصادية وبخاصة أن الاستثمار يلعب دوراً أساسياً في التدفقات التكنولوجية في عملية التنمية ومن هذا المنطلق سنبين ماهية الاستثمار وأنواعه.

المطلب الأول

تعريف الاستثمار وأهميته

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان، وعند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فإن من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الاحتياجات (4)

أولاً- تعريف الاستثمار

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل (5). وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

يتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وهذا التعريف يشتمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون Inventories (6).

4 - د- مروان شموط، د- كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس، طبعة 2008، ص6، للمزيد حول مفاهيم الاستثمار، راجع، د.حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتب الحديثة، ص37. للمزيد بصفة عامة

5 - د-محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير - 2008م ص2-8.

<http://vb1alwazwer.com.133718htm>.

6 - د/ عبدالفتاح فنديل، د/ سلوى سليمان- الدخل القومي- دار النهضة العربية- القاهرة- 1979م- ص222.

<http://vb1alwazwer.com/t33718.htm>

أو أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهت عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة. أو هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما استخدم في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأس مالية لزيادة قدرة البلد المعني على إنتاج السلع والخدمات. (فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الاستثمار في البحث العلمي... الخ).

أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد ومن ثم فإن مفهوم الاستثمار يتمثل في المقومات الآتية: الموارد المتاحة: المتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة. المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرًا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح(7). الأصول: هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة والتعدين، والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الإنتاج. أما أهداف المستثمر فهي الأرباح التي يتوقعها من استثماراته والتي تحمل قدرًا من المخاطر. استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو طاقات إنتاجية جديدة) اللازمة لعملية إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها. ويعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتركمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد(8).

ثانياً- أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى.

(7) أ.د/ علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين

شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص6

(8) د. سلوى سليمان- دراسات في الاقتصاد التطبيقي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت ص29.

أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى(9). ومن العرض السابق يتبين لنا أهمية مدى الاستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي(10)

1 - مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة .

2 - مساهمة الاستثمار في إحدى التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع . ولا يخفى على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة بل والمنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها . وكلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين والمجالات .

3 - مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم ، محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم ، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية ، وأن ينفق على التعليم والثقافة وهذه - بدورها - تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم - بدورها - في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية .

4 - مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة أو 0000 الخ ، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة . لاحظ ، على سبيل المثال ، كيف أن إقامة جامعة في منطقة ما يرافقه انتشار مشروعات متممة للجامعات كالمكتبات التي تؤمن الكتب والدراسية للطلبة ، والمطاعم ودور سكن الطلبة ووسائل نقلهم 000 الخ .

(9) أ.د/ علي لطفي - واقع ومستقبل الاستثمار في مصر - المؤتمر السنوي الثاني عشر - مرجع سابق - ص 7.
10 - د- مروان شموط ، د- كنجو عيود كنجو ، أسس الاستثمار ، مرجع سابق ، ص 10

- 5 - مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا . وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية . والجدير ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي .
- 6 - مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع . وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية , وتتهيئ التبعية لمجتمع آخر , وتحد أيضا من خروج القطع الأجنبي , كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية .
- 7 - مساهمة الاستثمارات في دعم المارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .
- 8 - مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة .
- 9 - مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين , فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين .

المطلب الثاني
أنواع الاستثمار
هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقاً للهدف والغرض والوسائل، والعائد، والمخاطر ومن أنواعها:

1- استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- أهلي):

الاستثمار الوطني: وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

استثمار عام: يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو(11).

استثمار خاص: ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع(12).

2- استثمارات أجنبية مباشرة: وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل:

ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر:

استثمار ثابت (مصانع، الآلات).

استثمار في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية).

استثمارات عقارية.

استثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية) وهي في شكل قروض (أجنبية)

أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد

لرؤوس الأموال.

3- من حيث الشكل (عيني- نقدي).

الاستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على

الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها.

الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

4- من حيث طول المدة وعمر الاستثمار (قصير الأجل- طويل الأجل).

5- حسب سرعة ظهور العائد (ذو العائد السريع- ذو العائد البطيء).

(11) أ.د/ علي لطفى- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين

شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص7. للمزيد حول أنواع الاستثمار ، راجع جون وإيلي وشركاه ، مبادئ علم الاقتصاد

نيويورك، 1983، ص 652- 653 .

(12) أ.د/ علي لطفى- مرجع سابق- ص8-9.

6 - حسب طبيعة الاستثمار (مالي- بشري).

7 - الاستثمار التلقائي- الاستثمار المحفز.

الاستثمار التلقائي: هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل

الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، والصناعات الحربية(13).

الاستثمار المحفز: هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجزي عنه(14).

(13) د. عبدالفتاح قنديل، سلوى سليمان- الدخل القومي- جامعة القاهرة- 1985م- ص120.

(14) محمد الكلاوي- مرجع سابق- ص9.

المبحث الأول

محددات جذب الاستثمار في مصر
للعوامل السياسية الأثر الهام على الاستثمار، فالاستقرار السياسي للدولة يعد من أهم عناصر جذب الاستثمارات الداخلية للدولة وكذلك التعاون الاقتصادي بين الدول بعضها البعض، والعلاقات الحكومية بين كل من الدول الأم والدول المضيفة لأنها تؤثر بالإيجاب على جذب الاستثمار ومن هذا المنطلق سوف نبين الفروض المتعلقة بجذب الاستثمار في مصر. أهمية كلا من الوضع السياسي في مصر وأثره على الاستثمار، والوضع الأمني، والنظام الإداري، وأهمية البحوث والتطوير وأثرهما على الاستثمار.

المطلب الأول

الفروض المتعلقة بجذب الاستثمار في مصر

أولاً- الوضع السياسي في مصر وأثره على جذب الاستثمار

أن مصر من الدول النامية الساعية نحو تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية والحريصة على الاستعانة برأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر للاستثمار في هذه القطاعات، وذلك من خلال العمل على توفير الحوافز الجاذبة لهذه الاستثمارات والقضاء على المعوقات والتحديات التي تتعرض لها، وهذا يدفعها إلى الاعتماد على الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للتغلب على نقص التمويل الناتج عن انخفاض معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفجوة بين الادخار والاستثمار، وما يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من تكنولوجيا متقدمة وكفاءات إدارية تساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

ويعد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني كخطوة أولى نحو جذب مزيد من الاستثمارات وتحسين البيئة التشريعية والإسراع بإجراءات التقاضي لتعزيب عنصر الأمان حفاظاً على أموال المستثمرين وتبسيط الإجراءات وتحديثها وتخفيف حدة التشابكات بين القوانين توفيراً للوقت والجهد والتكلفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة في الاقتصاد وتدعيم البنية الأساسية وتبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لتعزيز القدرات التنافسية للإنتاج الوطني، مؤكداً على ضرورة تبني سياسة رشيدة للإنفاق العام وتوجيهه نحو أغراض النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام برفع إنتاجية العمل والعامل كأحد أهم عناصر الكفاءة الاقتصادية، وإعادة رسم ودراسة محفزات الاستثمار خاصة في القطاع الخدمي والإنشاءات لتحقيق القدر المناسب.

ويعد الخطر السياسي الناجم عن التبعات السلبية الناتجة عن الأحداث السياسية التي مرت بها مصر بعد ثورة 25 يناير، وثورة 30 يونيو 2013 فالمخاطر السياسية تؤثر على قيمة عوائد

الشركات فلم يخاطر اي مستثمرين برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار لان مخاطر فقدان استثماراتهم ستكون عالية جدا ، وفي المقابل فان الاستقرار السياسي يعطى المستثمرين الثقة في أن القوانين الحاكمة لانشطهم وكذلك السوق الذي يعملون به ، سيظل مستقرا على المدى البعيد ، والثقة عامل في غاية الأهمية بالنسبة للاستثمار في مصر وبذلك خطة مصر خطوة مهمة بما حققته في المؤتمر الاقتصادي الآن المستثمر بحاجة إلى استقرار طويل المدى لان عوائده إلا تتحقق إلا على المدى البعيد⁽¹⁵⁾

ثانيا- الوضع الامني وأثره على تدفق الاستثمار

يعتبر الاستقرار الأمني وتدفق الاستثمارات في أي بلد كان وجهين لعملة واحدة، فإذا كان هناك استقرار أمني فمن الطبيعي أن يكون هناك استثمار بغض النظر عن موارد الدولة، سواء كانت ضعيفة أم قوية، فلا توجد دولة في العالم إلا ولديها موارد الاقتصادية، لكن تدهور عديد من الاقتصاديات في العالم كان سببه الأول عدم الاستقرار الأمني الذي يشمل جميع النواحي الأمنية وتشعباتها، الذي متى ما تدهور تراجعت معه المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية في أي بلد كان. ويعد الاستقرار الأمني وتدفق الاستثمار جانبان مكملان لبعضهما، فمتى ما توافر الأمن والاستقرار زاد نمو الاقتصاد وتطور وزاد عدد المستثمرين، ومتى ما تطور ونمو الاقتصاد، تحسنت الظروف المعيشية وأصبحت البطالة في تناقص كبير ما يخدم أيضا الاستقرار الأمني.

ويعد الأساس في رأس المال سواء أجنبيا أو وطنيا، الحرص الشديد والجبن، فعملية اتخاذ القرار الاستثماري يضح أموال خاصة في دول أخرى تحكمها عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها أمن واستقرار هذه الدول حتى لا تتعرض استثماراته إلى أي مخاطر وبالتالي تزيد تكلفة التأمين عليها. وعند النظر إلى الحالة المصرية نجد أن البلاد تعرضت إلى عدم استقرار أمني حقيقي وملمس خلال الفترة الماضية خاصة بعد أحداث 28 يناير 2011 وما أعقبها من انهيار تام للجهاز الأمني، واستيلاء المتطرفين على أسلحة بالإضافة إلى الحصول على أسلحة جديدة خاصة أسلحة الجيش الليبي وتهريبها للبلاد بعد الإطاحة بمعمر القذافي، كما أن غياب جهاز الشرطة خاصة المختص بجمع المعلومات أدى إلى حرية حركة العناصر المتطرفة ودخول عناصر جديدة، ولقد ظهرت نتائج كل ذلك بعد قيام ثورة 30 يونيو 2013 والإطاحة بنظام حكم جماعة الإخوان المسلمين مما دفعهم ومؤيديهم إلى استخدام العنف، والقيام بعمليات تفجيرية انتقاماً من الدولة المصرية ومؤسساتها الأمنية مما أدى إلى هروب عدد كبير من المستثمرين

¹⁵ - د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مكتبة الكتب العربية، طبعة 2002، ص 321

الأجانب وعزوف آخرين عن ضخ استثمارات جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة، لذلك كان لابد من التركيز على المجهود الأمني وإعادة جهاز الشرطة المصرية إلى قوته كخطوة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثالثاً- النظام الإدارى المصري وعلاقته بالاستثمار

البيروقراطية Bureaucracy مشكلة لا مفر منها في الدول التي تمر بمرحلة تحول سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث (التقرير التجاري لمصر - وزارة التجارة الأمريكية 1999 للإجراءات الإدارية يمكنها أن تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت القواعد القانونية والنظام يفتقد للشفافية سواء على مستوى الحكومة المركزية أو بالنسبة للأقاليم أو المحافظات .

فالكثير من الدول تحتفظ بالحق في البت بشأن المشروعات الاستثمارية . ومع ذلك في كثير من الحالات تكون الأمور غير واضحة بالنسبة للمستثمر الأجنبي , فالبلبلة الناتجة عدم غموض القواعد واللوائح المنظمة للاستثمار يمكن أن تمثل عقبة أمام المستثمر .

بالنسبة للحكومة المصرية وخلال السنوات الماضية , فقد حاولت جاهدة إزالة كافة إشكال التأخير الناتجة عن التعقيدات البيروقراطية وكان أخرها في اجتماع مجلس الوزراء في الثاني والعشرين من سبتمبر 2001 والتوصل إلى صيغة إدارية جديدة هدفها تبسيط الإجراءات على المستثمرين الوطنيين والأجانب . ومع ذلك ومن الناحية الفعلية فإن الدراسة تفترض البيروقراطية تمثل مشكلة وعقبة تواجه المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب .⁽¹⁶⁾

وبصدور قانون الاستثمار الموحد يعنى انه تم القضاء على جميع المشاكل التي تواجه المستثمرين؟

لا يجوز وصف القانون الجديد بأنه قانون موحد لكن التعديلات التي تم إجراؤها يجب أن تزيل مختلف العقبات والمشكلات وإلا فالعهدة على الجهاز التنفيذى الذى سمحت له الظروف صياغة القانون ليوافق متطلباته، وهنا يجب أن نعى أهمية قانون الخدمة المدنية الذى صدر أيضاً مع تعديلات قانون الاستثمار والذى من المقرر أن يزيل العديد من العقبات البيروقراطية ويتعامل مع مخاطر الفساد الإدارى والمؤسسى بصورة فاعلة.

ومن المزايا التي قدمها قانون الاستثمار الموحد تفعيل خدمة الشباك الواحد التي توجد إشارة لها فى المادة 52 من القانون رقم 8. كما أن وضع آلية واضحة لفض المنازعات ودورة زمنية لاستخراج تصاريح إنشاء الشركات وإقامة المشروعات يعد من أبرز ما نصت عليه تعديلات القانون.

¹⁶- د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص351

رابعاً- مستوى البحوث والتطوير في مصر وعلاقته بالاستثمار

القدرات الداخلية من البحوث والتطوير تمثل عصب الإنتاج الصناعي في دول شرق جنوب شرق آسيا (خاصة في دول النمرور الآسيوية) والصين , كما أنها أساس تطور لهذا القطاع من خلال إنتاج سلع بتكنولوجيا عالية .

فالدراسة لتجربة كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لعبت دوراً في غاية الأهمية في توضيح العوامل الرئيسية وراء قدرتهم على استمالة الاستثمار فالمساندة الحكومية والإنفاق على البحوث والتطوير كان من أولوياتها خاصة في دول النمرور الآسيوية . ولهذا السبب كانت تلك الدول أثراً جاذبية للاستثمار للأنشطة عالية التكنولوجيا وشديدة التعقيد مثل الإلكترونيات والمركبات بمستوى أعلى من أي منطقة أخرى في العالم .

ففي جمهورية كوريا الجنوبية أفضل مثال في هذا الشأن (تشاود هري وإسلام 1996) فاكوريا تعتبر أول دولة نامية تهتم بمسألة البحوث والتطوير وتضع السياسات العامة في هذا الاتجاه منذ عام 1966 . فتجربة كوريا توضح أن الجهود المحلية هي أهم عامل في تطورها التكنولوجي ومن ثم جذب الشركات الدولية العاملة في هذا المجال .

قد كان هناك عهد على إحداث تطوير تكنولوجي بالقطاع الصناعي وهو ما يسمى بعملية نقل التكنولوجيا بطريقة فعالة وفي الوقت نفسه , كانت هناك برامج تدريب واسعة النطاق وعملية الإحلال المنظمة للخبراء سواء الفنيين أو الإداريين الأجانب بمواطنين آخرين معدين إعداد جيد . الملاحظة السابقة تؤكد بوضوح الحاجة الملحة إلى سياسة لتطوير القدرات التكنولوجية قد قامت الحكومة الكورية بإنشاء الهيئة الكورية للعلم والتكنولوجيا كمركز للتدريب الفني لتغطية الاحتياجات الفنية للصناعة . فقد كانت هيئة أبحاث متعددة الأغراض وتغطي مساحة واسعة من الأنشطة في البحوث التطبيقية .⁽¹⁷⁾

وقد حققت السياسات الحكومية الكورية ثمارها حيث قفز بوضوح عدد وحجم التكنولوجيا الأجنبية التي نقلت إلى كوريا منذ 1966 من خلال التعاون الفني والتقني . كما وجدنا في الافتراض الثالث والمتعلق بوضع عنصر رأس المال البشري المصري , أن نفس العوامل التي تؤثر بالسلب على مهارة العامل المصري , يفترض أن يكون لها ذات التأثير على مستوى البحوث والتطوير في مصر . فخلال الحقب الماضية لم يكن هناك اهتمام أو اعتبار ملحوظ لهذا القطاع وكان الإنفاق عليه هامشي .

ووفقاً للتقرير السنوي الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية (1999) أنه باستثناء الإنفاق الحكومي على البحوث والتطوير في القطاع الزراعي لم تكن هناك أنشطة بحوث وتطوير بحجم

كبير في مصر . فمعظم برامج البحوث والتطوير كانت تتم من خلال قوانين وموافقات وزارية , وكانت مرتكزة على إيجاد حلول لمشاكل وقتية في كل من القطاعين العام والخاص وهي مشاكل تحددها الحكومة مسبقا . فعلى الرغم من أن تطوير العلم والتكنولوجيا تم إعلانه على أنه من أولويات الحكومة , إلا أن ميزانية الحكومة في الإنفاق على العلم والتكنولوجيا محدودة . وبالتالي وطالما أن البحوث والتطوير هي أساس بناء القدرات التكنولوجية للدولة المضيئة , فالدراسة تفترض أنه مع ندرة هيئات البحوث والتطوير من المتوقع أن يكون أقل من مستويات دول شرق آسيا ولهذا السبب كانت قدرة مصر على الاستثمار في الصناعات المعقدة تكنولوجيا مل الإلكترونيات (مثل سوني وبانا سونيك) أقل من قدرة المنافسين .

المطلب الثاني

مناخ الاستثمار في ظل التنافسية

- تعريف مناخ الاستثمار

- يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار (18).
- أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية.. والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له (19).

- أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية (20): هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفف تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاطم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.
- وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في أغلب مكوناتها ومن أهمها (21):

2- مؤشرات التنافسية العالمية Global Competitiveness:

18 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002- ص2-3.

19 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد177- أبريل 2002م- ص2-3.

20 - الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005م- مرجع سابق- ص120.

21 - د. عبيد فرحات علي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية- كلية التجارة- جامعة عين شمس- ديسمبر 2007م- ص502.

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979م ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما:

أ-مؤشر النمو للتنافسية **Global Competitiveness**:

ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس (22):

-المقياس الأول: يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات.

-المقياس الثاني: ويقاس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات.

-المقياس الثالث: ويقاس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

ب-مؤشر الأعمال التنافسية **Microeconomic competitiveness**:

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين:

•درجة تطور قطاع الأعمال.

•المناخ الاستثماري.

ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق

نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي (23):

-درجة الانفتاح الاقتصادي.

-أداء القطاع المالي.

-البنية الأساسية.

-الإطار المؤسسي.

-البيئة المعلوماتية.

²² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير التنافسية العربية لعام 2006م - الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014م) - العدد الفصلي الأول يناير، مارس 2007م - ص6

²³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير التنافسية - مرجع سابق - ص6-7.

-مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

-مؤشرات الموارد البشرية (العمال).

-تطور نظم الإدارة.

3- مؤشر الحرية الاقتصادية Economic freedom Index:

أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام

1995م هذا المؤشر ويقاس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة

مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية

الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل⁽²⁴⁾:

-السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية).

-نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).

-حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

-أداء القطاع المصرفي والتمويلي.

-ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

-الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

-السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).

-وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية.

-مستوى الأجور والأسعار.

-نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط

الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءً على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات

بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1-1.95)

يدل على حرية اقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل

على حرية اقتصادية ضعيفة (4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً.

4- مؤشر الحكومة الإلكترونية:

•تعريف الحكومة الإلكترونية:

²⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن - 2004م - ص10.

عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية (E-Government) بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين خاصة، وقطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي بشكل عام داخل الدول، ويعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات⁽²⁵⁾. وعلى سبيل المثال أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (ASPA) عام 2001م، تقريراً يتضمن مؤشرات ترتيب الدول على مستوى العالم في مجال تطبيق التحول إلى الحكومة الإلكترونية، وأشار إلى التفوق الاقتصادي ومدى فاعلية الحكومة الإلكترونية، وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول، تليها كل من استراليا، نيوزلندا، سنغافورا، النرويج، كندا، المملكة المتحدة، هولندا، الدنمرك، وألمانيا في المراكز من 2 إلى 10 على التوالي، أما البلدان العربية في مؤشر الحكومة الإلكترونية فقد دخلت سبع دول في المؤشر حيث حلت الإمارات بينها في المرتبة الأولى، تليها الكويت، ثم البحرين وبعدها، لبنان، قطر، مصر، وجيبوتي، على التوالي.

5- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: FDI

Performance Index and FDI Potential Index

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في العام 2002م وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين⁽²⁶⁾:
أ- مؤشر الأداء: ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.
ب- يقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الإمكانات وهي:

معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية وصادرات السيارات

²⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مؤشر الحكومة الإلكترونية - العدد الفصلي الثالث - 2005م - ص 5.

²⁶ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير التنافسية العربية لعام 2006م - العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2007م - ص 6-

للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وتقسم الإنكثاد الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو الآتي:

- مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة).
- مجموعة الدول دون الإمكانيات (أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة).
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات (أداء مرتفع وإمكانيات منخفضة).
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانيات منخفضة).

6- مؤشرات المخاطر القطرية:

ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: (المخاطر السياسية، الاقتصادية، والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشراً للمخاطر الإجمالية للدولة. وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى⁽²⁷⁾.

7- مؤشرات (كوف) للعولمة 2006م

صدر عن معهد (KOF) السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية مؤشرات تعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادية، اجتماعية، سياسية. ونود التنويه إلى أن التنمية أصبحت في المنظور الأممي تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ويستدل بها كمؤشرات لقدرات البلدان على الاندماج والتكيف مع العولمة.

ومن أهم المؤشرات التي حددها (وكف) ما يلي:

أ- المناخ الاجتماعي والثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواءً من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط الآتية⁽²⁸⁾:

- دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.
- السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
- معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.

²⁷ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية- 1993م- ص9.

²⁸ - Thandlika Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme. Paper No. 7 June 2001, P. 5.

- التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.

- الوعي الصحي والبيئي.

- مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

ب- المناخ القانوني والتنظيمي (29)

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات.

ج- المناخ السياسي (30)

يؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف

الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال

المحلية... الخ. (31)

ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

- النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.

- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.

- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها.

- التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

د- المناخ الاقتصادي:

يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة ويتمخض عنها المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة

ويتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر الآتية (32)

- توفر الموارد الطبيعية.

- صلاحية البنية الأساسية.

29 - الأمم المتحدة- السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكوا
بيروت- لبنان- 2008م- ص2.

30 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004م- العدد الفصلي الثاني 2005م- ص15.

31 - للمزيد راجع، ص9، ص10.

32 - H. Sala-i-Martin and E.V. Artad, Economic growth and investment in the Arab world, Which was prepared for the Arab world competitiveness report (World Economic Forum, October 2002. P. 25.

- اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع.
- كفاءة السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها واستغلالها.
- درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية.
- توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة.
- قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها.
- تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي

المبحث الثاني

أهمية التطور التشريعي للاستثمار في مصر

في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة فان تهيئة الإطار القانوني المناسب للاستثمار تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الاستثمار ، واستقرار المعاملات ، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل ، وهذه كلها تمثل شروطا جوهرية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة. فالحماية القانونية وتيسير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع على التراكم الرأسمالي ، وتؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات ، وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي الذي يحتاج إليه أي استثمار طويل الاجل.

لقد كانت الصورة السائدة في القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين تعكس تنافس الشركات والمستثمرين في كسب رضا الدول المضيفة أو التأثير فيها ، وقد انقلب هذا الوضع رأسا على عقب ، فإذا بصورة تطالعنا الآن وتحوى عددا كبيرا من الدول شديدة الحاجة إلى رأس المال ، تتنافس من اجل أن تجتذب إليها الاستثمارات الأجنبية.

ولأن التشريع يساعد على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم فانه بقدر ما تتجح الحكومات في إصدار التشريعات المناسبة والملائمة لأوضاعها المحلية المتجاوبة مع المتغيرات الدولية ، بقدر ما ينعكس ذلك في استجابة المزيد من المستثمرين للتوسع الاستثماري ، فترتفع أحجام الاستثمارات وتزيد معدلات النمو ، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات ، وانخفاض مستويات البطالة.

لذلك يمكن القول أن توافر عناصر الإنتاج ، واتساع حجم السوق وإصلاح هيكل الأسعار ، تعتبر شروطا ضرورية ، ولكنها ليست كافية بذاتها لتحقيق المزيد من الجذب الاستثماري الخاص للاقتصاد القومي ، فوجود عناصر شك أو غموض تكتنف بعض مكونات المناخ الاستثماري للاقتصاد القومي ، وعدم شفافية التشريعات ووضوحها يضعف من استجابة الاستثمار للتوسع ، كما أن عدم التأكد من استمرارية السياسات ، وتوقع العدول عن التشريعات المطبقة يمثل عاملا حاسما في إعاقة التوسع الاستثماري. ولأن التشريع هو أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر ، فان عدم الاستقرار التشريعي معناه عدم استقرار قواعد اللعبة ، كما يقال ، مما يؤدي إلى وجود مناخ اقتصادي يتسم بعدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية ، ويجعل المستثمرين يترددون كثيرا في القيام باستثمارات جديدة ، أو يتجهون إلى التركيز على المشروعات ذات المردود الكبير والسريع.

وإذا كنا نتفق على أن القانون يجب أن يأتي انعكاساً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع ، والظروف التي يمر بها ، فإنه يمثل ، أيضاً – أداة لترجمة السياسات إلى قواعد وإجراءات لتحقيق الأهداف التي تبتغيها الدولة ، لذلك فلا بد من التوفيق بين السياسة التشريعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتأسيساً على ذلك فإن الإصلاح الاقتصادي ، كما يذهب بعض الأساتذة الباحثين لا يمكن أن تكتمل آثاره الإيجابية إلا إذا وُكِبِه إصلاح في جميع المجالات الأخرى وخاصة في المجالات القانونية والإدارية لما لهذه المجالات جميعاً من تأثير خاص ومباشر على المعاملات. ويلاحظ أن الإصلاح القانوني لا يقتصر على وضع القواعد التي تستجيب للحاجات الاجتماعية ، وتتوخى العدالة ، وتتسم بالوضوح ، بل لا بد أن يشمل هذا الإصلاح أيضاً الأجهزة والآليات والإجراءات التي تضمن وضع هذه القواعد موضع التطبيق الفعلي.

لقد حدثت تغيرات جوهرية في إستراتيجية الاستثمار في مصر ، فقد أصبحت التنمية ، منذ منتصف السبعينات تعتمد بشكل متزايد على نمو وتعاضد الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء.

فمنذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 اتجه الاهتمام إلى وضع إطار تنظيمي وتشريعي مناسب يجري تطويره لخلق بيئة استثمارية مواتية لجذب رؤوس الأموال ، وتحفيز أنشطة القطاع الخاص من خلال الاعتماد المتزايد على آليات السوق ، والتخلص من الكثير من القيود والإجراءات الإدارية والمؤسسية المتعلقة بالاستثمار عموماً ، والتي تحد من نطاق وفعالية القطاع الخاص. وفي سبيل تحقيق ذلك صدرت مجموعة من القوانين ، واتخذت العديد من الإجراءات التي تستهدف إفساح مجال أوسع للنشاط الخاص المصري والأجنبي لكي يؤدي دوره كقطاع رائد أو محرك رئيسي لعملية التنمية سواء في مجال نمو الناتج القومي ، أو خلق فرص العمل الجديدة ، أو رفع القدرات التصديرية للاقتصاد القومي. وقد شهدت الفترة التي تعطي العقود الثلاثة الماضية عدة تطورات نتج عنها عدداً من التشريعات الاستثمارية المتعاقبة ، التي تستهدف تحرير الاقتصاد القومي من القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي بصورة متزايدة ، وتنشيط القطاع الخاص المحلي والأجنبي ومنحه العديد من الحوافز والضمانات ، وإتاحة المزيد من الحرية له في مزاولة نشاطه.

وقد اتجهت سياسة الحكومة المصرية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت مع صدور القانون رقم 65 لسنة 1971 في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة. ويعتبر صدور القانون 43 لسنة 1974 في شأن استثمار المال العربي والأجنبي البداية الحقيقية لسياسة الانفتاح.

عدل هذا القانون بالقانون 32 لسنة 1977 الذي أتاح للاستثمار المحلي المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي.

في عام 1989 صدر القانون 230 لسنة 1989 مضيفا بعض الحوافز والأنشطة إلى القانون السابق له.

ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر. وتلا ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز القانون، ثم صدور قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015 الذي صدر قبل المؤتمر الاقتصادي المنعقد في شرم الشيخ الذي يعد مصدر تفاؤل على مصر والشعب المصري .

لذلك نحاول من خلال ما تقدم أن نتناول التطور التشريعي للاستثمار في مصر من خلال عرض وتحليل الأبعاد والمحاور الرئيسية لقوانين الاستثمار وانعكاساتها في المحيط الاقتصادي باعتبارها مؤثرة فيه ومتأثرة به .

المطلب الأول التطور التشريعي للاستثمار في مصر

أولا - القانون رقم 43 لسنة 1974

بالرغم من أن الاقتصاد المصري قد استهل سياسة الانفتاح منذ صدور القانون رقم 65 لسنة 1971 في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، والذي يتضح من عنوانه انه قد قصر الاستثمار وحوافزه على رأس المال العربي وفي المناطق الحرة فقط ، إلا أن البداية الحقيقية للسياسة الاقتصادية الجديدة جاءت عام 1974 مع صدور القانون رقم 43. لذلك يمكن اعتبار القانون 43 لسنة 1974 أهم التشريعات التي حددت بوضوح التوجهات بعيدة المدى للاستثمار في مصر ، فهو يمثل بداية التحول الأساسي في منهج إدارة الاقتصاد القومي باتجاه آليات السوق ، والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وقد عدّل هذا القانون بالقانون رقم 32 لسنة 1977 الذي أتاح للاستثمار المحلي المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي ، مع قصر بعض الأنشطة على الاستثمار المحلي ، واشترط مشاركة هذا الاستثمار مع الاستثمار العربي أو الأجنبي في بعض الأنشطة الأخرى.

ولعل أهم ما تتضمنه هذه القوانين ما يلي :

- 1- تشجيع انسياب رؤوس الأموال العربية والأجنبية في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريبا (التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها ، واستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ، والإنتاج الحيواني ، الثروة المائية ، والإسكان ، وشركات وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال ، وشركات إعادة التأمين ، والمقاولات ، وبيوت الخبرة الفنية).
- 2- توظيف رأس المال الأجنبي مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص ، مع تقرير أفراد رأس المال العربي أو الأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعاً لمؤسسات مركزها بالخارج ، وجواز أفراد رأس المال العربي أو الأجنبي في المجالات المشار إليها في الفقرة السابقة.
- وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة في الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون ، تعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص.
- 3- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها.
- 4- إعفاء الأرباح التي تحققها المشروعات التي تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ، ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، ومن الضريبة العامة على الإيرادات وذلك كله لمدة خمس سنوات. ويسري الإعفاء ولذات المدة على

عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطات الخاصة ، كما تعفى الأسهم من رسم الدمغة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات. وقد يمتد الإعفاء إلى ثماني سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام ، كما يكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة واستصلاح الاراضي لمدة عشر سنوات يجوز مدها - بقرار من رئيس الجمهورية - إلى خمسة عشر عاما ، كما يجوز إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم. وتشير المعطيات والبيانات المتاحة إلى أن النتائج الاقتصادية للقانون 43 لسنة 1974 بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة كانت محدودة ، كما يتضح ذلك مما يلي :
حجم الاستثمار :

تشير الإحصاءات إلى أن عدد المشروعات الموافق عليها داخل البلاد منذ تطبيق القانون وحتى 1983/12/31 ، 1392 مشروعاً يبلغ إجمالي رؤوس أموالها 5790 مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية 10875 مليون جنيه أي أن نسبة رأس المال من إجمالي التكاليف الاستثمارية بلغت 52% ونسبة القروض 48% .

أما المشروعات الموافق عليها في المناطق الحرة فقد بلغت رؤوس أموالها 689 مليون جنيه تكاليفها الاستثمارية 999 مليون جنيه أي أن نسبة رأس المال من إجمالي التكاليف الرأسمالية بلغت 69% والقروض 31% .

وإذا كان يتعين علينا استبعاد بعض العناصر التي تعتبر تحويلات على المستوى القومي ، ولا تمثل استثماراً حقيقياً يتمخض عن إضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي - كسواء الأراضي أو المباني القائمة فعلاً - اتضح أن أرقام الاستثمار الإجمالي المسجلة مبالغ فيها ، خاصة أن المشروعات التي لم تتخذ أية إجراءات تنفيذية بلغت 464 مشروعاً في نهاية عام 1983 أي بنسبة 27% من إجمالي عدد المشروعات ، ويبلغ إجمالي رؤوس أموالها 2377 مليوناً أي بنسبة 37% ، كما أن المشروعات التي بدأت الإنتاج لم يصل الكثير منها إلى حجم الإنتاج المقدر لها (المستهدف).

اتجاهات الاستثمار :-

- بلغ نصيب رأس المال المصري 64.4% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها حتى 1983/12/31 ، ويمثل القطاع العام نحو 38% من جملة رؤوس الأموال المصرية في حين يملك رأس المال العربي 22.9% من الإجمالي ، ويمثل رأس المال الأجنبي 12.7% ، مع ملاحظة تراجع نسبة رأس المال الأجنبي في إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها من 26.5% في نهاية 1979 إلى 22.5% في نهاية 1981 إلى 12.7% في نهاية 1983.

- ويوضح التوزيع القطاعي للمشروعات أن القطاعات السلعية اختصت بنحو 41% من مجمل رؤوس الأموال حتى نهاية 1983 ، في حين كان نصيب القطاعات الخدمية نحو 59% منها . وبالطبع فإن هذا النمط من توزيع الموارد الاستثمارية يقل تأثيره في أحداث التغييرات البنائية المناسبة للاقتصاد القومي.

- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمار حتى منتصف 1981 فقد اختصت القاهرة الكبرى بنسبة 54.3% من المشروعات الموافق عليها ، وهذا يمثل عبئا على الخدمات والمرافق ويخل بمبدأ التنمية المتوازنة إقليميا .

ويمكن تفسير ضآلة النتائج التي حققها القانون 43 لسنة 1974 بأسباب عديدة يأتي في مقدمتها أن استجابة رأس المال للمتغيرات التشريعية يستغرق وقتا للاطمئنان على استقرار التشريعات وكفاءة تطبيقها ، وقد تطول فترة الترقب والانتظار حتى تتضح الأمور قبل أن ينخرط القطاع الخاص في عملية الاستثمار هذا بالإضافة للأسباب الآتية :

1- إباحة الاستثمارات الأجنبية في كافة المجالات ومنحها كافة الحوافز والمزايا دون تفرقة وبغض النظر عن طبيعية هذه المشروعات ومدى حاجة الاقتصاد القومي إليها مما اضعف من تأثير سياسة الحوافز والإعفاءات الضريبية المتبعة .

2- أتاح القانون لكافة المشروعات أن تتمتع بالعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية أيا كان شكلها القانوني أو حجمها أو طبيعة القطاع أو النشاط الذي تمارس فيه عملها. ويلاحظ أن اغلب المشروعات التي استفادت من القانون تتسم بأنها صغيرة الحجم قليلة رأس المال ، اعتمدت على الاقتراض من السوق المحلية ، وركزت على المشروعات الخدمية.

3- غياب إستراتيجية أو خطة للتنمية تساعد على تحديد نوعية المشروعات الأكثر أهمية للاقتصاد القومي.

4- ضعف أداء الهيئة العامة للاستثمار في ذلك الحين من ناحية مراجعة دراسات الجدوى ، وتقويم المشروعات قبل وإثناء وبعد التنفيذ ، ومتابعة التنفيذ ، والترويج للمشروعات .. الخ.

5- منح المزايا والحوافز والاستثناءات للمشروعات المشتركة ، حيث أصبح المستثمر المصري الذي لا يجد رأسمالا أجنبيا يشاركه في مشروع مشترك في وضع يقل كثيرا عن المستثمر الأجنبي حتى في أحكام لا تستحق التفرقة أو لا تقوم على مبرر مستساغ بعد اتباع سياسة الانفتاح.

وعلى سبيل المثال : تحديد حد أقصى للأجور ، ولأعضاء مجلس الإدارة ، وقيود العضوية ، ومشاركة العاملين في مجلس الإدارة . والتوزيعات الحتمية للأرباح ، .. الخ .

وقد صاحبت هذه المرحلة والتي امتدت إلى عشر سنوات (1974 – 1984) مجموعة من السلبيات ، والتي كان من الضروري رصدها ، من أهمها :

(1) ظهور موجة تضخمية كنتيجة حتمية لتحريك أسعار السلع التي تنتجها مؤسسات الدولة ، والحرية المطلقة للقطاع الخاص في تسعير منتجاته .

(2) الاختلالات في هياكل الأسعار (سعر الصرف ، سعر الفائدة ، أسعار الكثير من السلع والخدمات) الأمر الذي أدى إلى تعدد هذه الأسعار ، وظهور طبقة طفيلية من الاثرياء بما لذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية .

(3) زيادة حجم الديون الخارجية ، والتي نتجت عن تمويل الجزء الأكبر من تجديلات البنية الأساسية من خلال الاقتراض من الخارج وارتفاع التكلفة السنوية لخدمة هذه الديون .

أدت هذه السلبيات وغيرها إلى ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة حيث تأكد للجميع أن استمرار التنمية وارتفاع معدلها السنوي مرهون بالقيام بإصلاح شامل تحددت له ثلاثة أهداف تتمثل في زيادة المعدل السنوي للنمو الاقتصادي ، وتخفيض معدل التضخم ، وتحقيق الاستقرار

الاجتماعي وتطلب الأمر تصميم السياسات وإصدار التشريعات الاقتصادية لجذب الاستثمار الخاص وتوسيع قاعدته بتشجيع إنشاء شركات الأموال وخاصة الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، فتم استصدار القانون 159 لسنة 1981.

ثانيا- القانون 159 لسنة 1981

تضمن هذا القانون أحكاما من شأنها تشجيع المستثمر المصري على إقامة الشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1954 متغلبا بذلك على كافة المشاكل التي أسفرت عن التطبيق العملي لهذا القانون.

ويعد القانون 159 لسنة 1981 من أهم القوانين التي شجعت رأس المال المصري للاستثمار في المجالات التي حددها القانون 43 لسنة 1974 ، والتمتع بالإعفاءات والمزايا والاستثناءات المنصوص عليها في القانون لرأس المال العربي والأجنبي فيما عدا تحويل الأرباح. وهو أمر طبيعي بحسبان أن المشروع برأس مال مصري.

وبذلك فقد ساوى هذا القانون بين المستثمر المصري الذي ينشئ شركة وفقا لاحكامه برأس المال مصري كامل دون أن يتضمن مكونا أجنبيا ، وبين المستثمر الذي يتمتع بمزايا القانون رقم 43 لسنة 1974 وذلك بالشروط الآتية :

• أن يعمل في المجالات المحددة بالمادة (3) من القانون 43 لسنة 1974 بحسبان أن المزايا مقررمة بمزاولة أنواع معينة من النشاط .

• أن توافق الهيئة العامة للاستثمار على ذلك حتى تتأكد من أن المشروع يعمل في أحد هذه المجالات.

• تتمتع الشركات القائمة بهذه المزايا في حدود ما تستحدثه من زيادة في رأسمالها لأغراض في المجالات المشار إليها.

وهذه المزايا المقررة لهذه الشركات تجعل كل المشروعات التي تعمل في مجال الاستثمار على قدم المساواة ، وبذلك تم علاج القصور الموجود في قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974. كما وفر القانون 159 لسنة 1981 الحماية لكل من المكنتبين والمساهمين ومقرضي الشركات من حملة السندات وغيرهم .

ويلاحظ أن هذا القانون قد استخدم سياسة الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار في إطار التوجه العام للسياسة الاقتصادية المصرية ، حيث تقرر إعفاء الشركات المندمجة ومساهميها ، وإعفاء الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج.

كما تقرر إعفاء الشركات التي يتم تغيير شكلها القانوني ، والشركة التي يتم التغيير إليها والشركاء فيهما من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير الشكل القانوني للشركة. علاج أوجه القصور :-

مع ضآلة النتائج الاقتصادية للقانون 43 لسنة 1974 وتعديله بالقانون 32 لسنة 1977 ، فقد واجهت عملية تحرير الاقتصاد القومي بعض المصاعب ، خاصة في ظل تقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، فقد واجهت البلاد بعض الاضطرابات الاجتماعية عامي 1977 ، 1984 وقد عززت هذه الضغوط عوامل خارجية كان من أهمها تدهور أسعار البترول منذ عام 1986 ، واتجاه تحويلات العمالة المصرية بالخارج للانخفاض ، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في أواخر الثمانينات ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة ، وارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات الاستثمار .

وكان من الضروري - إذن - علاج هذه الاختلالات وزيادة الاستثمارات وان يتنبه المشرع إلى ضرورة علاج أوجه القصور التي شابت القانون 43 وتوسيع فرص الاستثمار التي تضمنها وأعطاه دفعة أكثر قوة للمشروعات الخاصة المحلية والمشاركة ، لذلك فقد صدر في عام 1989 القانون 230 .

ورغم الظروف العصيبة التي مرت بها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 و ثورة 30 يونيو 2013 من انهيار اقتصادي وسقوط جميع مؤسسات الدولة إلا المؤسسة العسكرية التي كانت متماسكة بفضل الله بسبب إخلاص القائمين عليها وإخلاصهم لمصر ومحابتهم لها ورغم المكائد التي

تعرضت لها مصر من الدول الغربية وسقوط جهاز الشرطة مما أدى إلى هروب المستثمرين وانهيار الاقتصاد المصري واستدانة مصر للدول التي وقفت بجانبها، إلا أنه بعد ثورة 30 يونيو 2013 بدأت مصر تستعيد مكانتها على الساحة الدولية وبدأت مؤسسات الدولة تستعيد عافيتها وخصوصاً جهاز الشرطة بمساندة القوات المسلحة لأن سبب انهيار الأمن يعد سبباً رئيساً لهروب المستثمرين، لأن عنصر الأمن يعد أهم عنصر من عناصر الرواج الاقتصادي في أي دولة، وبفضل المولى سبحانه بدأت مصر في خطوات للإمام حتى انعقاد مؤتمر شرم الشيخ 2015 وصدور قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015 الذي من خلاله أزل عقبات كثيرة للمستثمر وكان هذا المؤتمر بشرة خير لمصر والمصريين.

وحول إيجابيات المؤتمر ضم مجموعة كبيرة من المميزات التي تجعله الأقرب ليكون بوابة مصر للخروج من كبوتها، منها تمهيد القانون لإصدار قانون آخر خاص بإنشاء وإقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتمتعها بالحوافز والإعفاءات الضريبية وغيرها بما يضمن تشجيعها وتنظيم إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني وتأهيله وإلغاء قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وإلغاء كل قانون يخالف أحكام القانون المقترح، مع تنظيمه للحالات القائمة وكيفية توفيق أوضاعها وفقاً للقانون الجديد. ومن إيجابياته تمتع جميع الاستثمارات المقامة في مصر بالمعاملة العادلة والمنصفة والمساواة في المعاملة بين كافة المستثمرين المحلي والأجنبي مع استثناء وحدات الجهاز الإداري للدولة وكافة الشركات المملوكة للدولة وحق المستثمر في إنشاء، وتملك المشروعات وجني أرباحه وتحويلها دون قيود وتصفيتهما وتحويل ناتج هذه التصفية، والتزام الدولة باحترام ووفاء العقود التي تبرمها وأنه ليمكن الاستثمار المقام بناءً على غش أو تدليس أو فساد بالحماية ويكون إثبات ذلك بحكم قضائي. وأضاف أن من مميزات القانون أيضاً حق المشروعات الاستثمارية في استيراد ما تحتاج إليه دون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين وعدم جواز تأميم الشركات أو فرض الحراسة أو الحجز الإداري على الشركات إلا بأمر أو حكم قضائي ولا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع مقدماً، وتحديد قيمة التعويض العادل بأنه ما يعادل القيمة الاقتصادية للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق على صدور القرار، علاوة على إلزام الهيئة العامة للاستثمار بتوفير البيانات والإحصائيات والمعلومات لمزاولة المشروع الاستثماري لنشاطه، وقيام الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء قاعدة بيانات كاملة بخرائط تفصيلية على مستوى الجمهورية محدداً عليها كافة العقارات والأراضي المتاحة للاستثمار وتتضمن الموقع والمساحة والسعر التقديري والأنشطة الاستثمارية الملائمة لطبيعتها ومواد أخرى كثيرة

المطلب الثانى

أهم أهداف المؤتمر الاقتصادي المنعقد في شرم الشيخ

بعد نجاح المؤتمر الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات لا بد أن ندرك أن الجهاد الأكبر حانت ساعته والمقصود هنا جهاد العمل والعرق لتحويل المشروعات المتعاقد عليها في المؤتمر إلى واقع وعلى الحكومة المصرية أن تتخذ كل الإجراءات للقضاء على جميع العوائق البيروقراطية والعمل على تذليل أي عقبات تعترض طريق المستثمرين وأيضاً مكافحة الفساد بكافة صورته وأشكاله.

هذا المؤتمر ليس مؤتمراً اقتصادياً لجذب الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية لمصر وحسب، بل امتد أثره ليكون مؤتمراً سياسياً بالأساس يعكس سعى مصر لاستعادة مكانتها عالمياً وإقليمياً، إلى جانب وجود قمم عربية وأفريقية مصغرة على هامش المؤتمر، بالإضافة إلى إجماع الحضور على الجانب الأمني المتمثل في محاربة الإرهاب.

يلاشك أن بهذا المؤتمر استعادت مصر به وضعها الاستراتيجي والإقليمي فى العالم، كما أن دول العالم اصطفت بجانب مصر بقوة فى حربها ضد الإرهاب من خلال هذا المؤتمر الذي حقق عدة أهداف فى حدث واحد، وأهم هذه الأهداف هى استعادة مكانة مصر على الساحة الإقليمية، وحشد قوى العالم ضد الإرهاب الذي تتعرض له فى الآونة الأخيرة، وحشد أصدقاء جدد للتعاون مع مصر فى مجال التنمية، وإعطاء دفعة قوية للسياحة

المؤتمر له العديد من الأهداف، بالنسبة للأهداف السياسية فقد حقق المؤتمر ما لم تكن نتوقعه، وكان بمثابة تظاهرة تأييد دولية تعزز من مكانة مصر وقيادتها السياسية، أما عن الأهداف الاقتصادية، فلم نزل نحصد عائداته ووفوراته الكثيرة، لكن بعين حريصة على متابعة ما أسفر عنه المؤتمر، وتذليل كافة العقبات أمام سرعة إنجاز مشروعاته ومبادراته التي لم تصغ بعد في صورة مشروعات. هذا الدور أقترح أن تضطلع به هيئة تشكّلها الرئاسة على سبيل العمل التطوعي للاضطلاع بمتابعة نتائج المؤتمر واتفاقياته ومدى استجابة الجهاز التنفيذي للدولة للرؤية الطموح لشعبها وقيادتها.

- ومن أهم أهداف المؤتمر

يهدف المؤتمر إلى تسريع وتيرة نمو قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمصريين، وتوضيح الجهات المنظمة إن الحكومة تهدف إلى إيصال عدة رسائل قبل وبعد المؤتمر.

الرسالة الأولى .. موجهة للعالم، وهى رؤية واضحة وملهمة ولكن واقعية لتنمية الاقتصاد المصري خلال السنوات القليلة المقبلة وخطة عمل واضحة ومحددة حول كيفية تحقيق النمو، والرسالة الثانية..موجهة للشعب المصري، وهى الالتزام بخلق فرص عمل جديدة، وإطلاق مبادرات خاصة بتنمية مهارات المواطن المصري، بالإضافة إلى شرح كيف يمكن أن تسهم البرامج التي تطلقها قطاعات الحكومة المختلفة ومشروعاتها الضخمة في مخاطبة طموحات المواطن لتحسين مستواه المعيشي وخطط لتحسين حياة الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع من خلال مشروعات الإسكان والصحة والتعليم، والرسالة الثالثة .. إلى مجتمع الاستثمار العالمي وهى توضيح أين تكمن فرص الاستثمار التي تؤهل مصر لتصبح وجهة عالمية للاستثمار واستعراضها في كل قطاع من القطاعات وتقديم مشروعات محددة قابلة للاستثمار، وشرح ما سيقدمه برنامج الحكومة الإصلاحي من تسهيلات للمستثمرين عبر تسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات التشريعية أمام الاستثمارات، ورسالة أخيرة إلى القطاع الخاص المصري تهدف إلى الفهم الواضح لكيفية قيام الحكومة بمساعدة أعمالهم على النمو من خلال برامج مساندة وتغيير الإجراءات التنظيمية والالتزام واضح بتطوير البنية التحتية في القطاعات الرئيسية المختلفة، خاصة في قطاعي الطاقة والنقل، وهما القطاعان الحيويان لنمو أعمالهم وتوفير فرص للتعاون مع مؤسسات مالية دولية ومستثمرين دوليين.ومما تقدم سوف نشير الى بعض الاهداف الهامة للمؤتمر الاقتصادي :

1- التحدي الأمني ..

الأساس في رأس المال سواء أجنبياً أو وطنياً، الحرص الشديد والجبن، فعملية اتخاذ القرار الاستثماري بضخ أموال خاصة في دول أخرى تحكمها عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها أمن واستقرار هذه الدول حتى لا تتعرض استثماراته إلى أي مخاطر وبالتالي تزيد تكلفة التأمين عليها.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الجانب الأمني فإنه ما زالت هناك عمليات نوعية تقوم بها الجماعات الإرهابية للفت الانتباه، والتأكيد على أن الوضع الأمني في مصر غير مستقر، رغبة منها في ضرب الاقتصاد المصري سواء من خلال عمليات كبيرة تتم بالتحديد في منطقة شمال سيناء، أو من خلال عمليات صغيرة ومتفرقة بتفجير عبوات بدائية الصنع في مناطق حيوية داخل القاهرة والمحافظات، بالإضافة إلى استهداف المرافق العامة ومنها أبراج الكهرباء وخطوط السكك الحديدية.وهو تحدى تسعى الحكومة جاهدة للتغلب عليه وبيذل جنودها البواسل أرواحهم للحفاظ على امن مصر .

2- التحدي الاقتصادي ..

تتمثل أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة قبل استضافة المؤتمر الاقتصادي في سرعة إعادة هيكلة الاقتصاد، واتخاذ عدد من الإجراءات الإصلاحية التي بدأتها الحكومة من خلال تخفيض دعم المنتجات البترولية، مما أدى إلى خفض عجز الموازنة العامة بنحو 50 مليار جنيه في خطوة أشادت بها المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وعدد آخر من المؤسسات ساعد في تحسين ترتيب مصر في التصنيف الائتماني لأول مرة منذ فترة طويلة، ومن حسن الطالع ما حدث من انخفاض أسعار النفط عالمياً بنسبة وصلت إلى 50% مما سوف يساعد على خفض عجز الموازنة بمقدار 50 مليار جنيه أخرى.

يضاف إلى ذلك ما تقوم به الحكومة من خلال البنك المركزي المصري لضبط الأمور المتعلقة بسوق الصرف والعمل على الحد من الفارق بين السعر الرسمي للدولار والسعر في السوق السوداء، حيث إن المستثمرين الأجانب لا يمكن أن يقوموا بضخ أموالهم في استثمارات داخل اقتصاد به سعرين للدولار سعر رسمي وآخر سعر في السوق السوداء بفارق كبير، ولعل ما قامت به السلطات المصرية ممثلة في البنك المركزي خاصة قرار وضع حد أقصى للإيداع اليومي للدولار من قبل الأفراد يتمثل في 10 آلاف دولار للفرد يومياً و50 ألف دولار شهرياً، كان قراراً موقفاً وجّه ضربة قوية إلى أبطرة السوق السوداء وادي إلى ثبات نسبي لسعر الجنيه مقابل الدولار.

3- التحدي التشريعي والتنظيمي ..

تتمثل أهم التحديات التشريعية في ضرورة تعديل قانون الاستثمار أو إصدار قانون جديد على أن يتضمن التأكيد على احترام الدولة لعقودها وإنفاذها، وعدم حماية الغش والفساد، وعلى عدم جواز تأميم أو مصادرة المشروعات وضوابط نزاع ملكيتها، كما لا بد من احتوائه على ضوابط إصدار القرارات التنظيمية للمشروعات الاستثمارية.

إنشاء كيان موحد وتحديد اختصاصاته وتشكيل واختيار العاملين بدقة، مع ضرورة وضع دليل الإجراءات الخاصة بالموافقات والتصاريح والتراخيص، وقائمة شروط خاصة لكل نوع من المشروعات وتلقي الاستثمارات والإجابة عليها.

وتعد مسألة البضائع للمنطقة الحرة وما يتعلق بها من إجراءات من الموضوعات الضرورية التي يجب أن يتعرض لها القانون الجديد بالتفصيل وبشكل محدد لكافة الإجراءات والقواعد التي تحكم العمل داخل المنطقة الحرة ومنها المتعلقة بالخضوع للضريبة الجمركية، بإجراءات الفحص الجمركي.

وبالإضافة إلى ذلك لا بد من تناول "اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار" وتشكيلها، واختصاصات اللجنة، ونصاب الحضور واتخاذ القرارات، ومواعيد إصدار

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تفضي إلى أن مناخ الاستثمار يتطلب توفير مجموعة من المحددات في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذه النتائج هي في حقيقة الأمر متداخلة مع توصيات الدراسة رغم أنها حالة نادرة، لكنها أمر واقع.

ومن أهم نتائج ما يلي:

- 1- الاستقرار الاجتماعي والسياسي معتمداً على نظام سياسي مؤسسي واضح معززاً بسلطة القانون في ظل النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة.
- 2- توفر الموارد الطبيعية مع استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في ظل الانفتاح الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية المحلية.
- 3- وجود بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم التناقض في القوانين المتزامن مع قضاء عادل يمارس نشاطه بشفافية وسرعة في الفصل بين المتنازعين.
- 4- توفير بنية أساسية ومعلوماتية متطورة.
- 5- تسهيل إجراءات تأسيس وتسجيل المشاريع الاستثمارية واختصار الخطوات البيروقراطية لكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.
- 6- تطوير مستوى التعليم والمهارات الفنية وتقنيات المعلومات لليد العاملة في مختلف المجالات سواءً كانت مهارات (إدارية- فنية- تقنية- تسويقية).
- 7- ارتفاع معدلات النمو للنتائج المحلي الإجمالي، وارتفاع متوسط دخل الفرد في ظل عدالة توزيع الدخل.
- 8- تنامي الطلب واتساع السوق المحلية مقترناً بالقوة الشرائية للمواطن.
- 9- تقليص بؤر الفساد وتوفير قواعد المسائلة في ظل الشفافية الواضحة.
- 10- الاعتماد على نظام الحوكمة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية والائتمانية وأسواق الأوراق المالية.

التوصيات

- 1- أن تكون الهيئة العامة للاستثمار هي المخولة قانوناً لإجراء كل المعاملات المتعلقة بالاستثمار اعتباراً من التأسيس حتى بدء التشغيل والمراحل اللاحقة.
- 2- على الحكومة أن تعمل على تحسين البنية الأساسية كتوسيع الطرق في المناطق الريفية والتوسيع في الطاقة الكهربائية إلى مختلف المناطق المصرية وتطوير الأداء للطاقة الكهربائية والعمل على إيجاد مصادر بديلة للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية والرياح باعتبار الكهرباء من أهم مقومات نجاح الاستثمار.
- 3- أن تعمل الحكومة على إنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة وأن الخلاف على الأراضي من أعقد مشاكل الاستثمار أي أن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الأساسية سوف يحقق عائد مجزي وتنافسي.
- 4- إشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض البنية الأساسية، وهذا الأسلوب قد يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في مشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء.
- 5- إعادة النظر في النظام القضائي والذي يتسم بالمماطلة والتسويق وطول التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذلك فإن القضاء في حاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة المتزامن مع ابتعاده عن أي انتماء سياسي أي أن هناك ضرورة لتحديد معايير لشغل العمل في القضاء لأنه الأساس لتحقيق العدل والأمن والتنمية.
- 6- يعيش العالم عصر المعلومة فإنه من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد اليمني التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشاطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل.
- 7- الاهتمام والعمل الدءوب حول تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

قائمة المراجع

- د- حسين إبراهيم خليل، د. حسين محمد مصلح، الرقابة القضائية على حقوق التظاهر والإضراب والتناسب، دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر، شركة ناس للطباعة، ط 2015.
- د-د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مكتبة الكتب العربية، طبعة
- د- رمزي ذكي، التضخم في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان بيروت، سنة 1986
- د- حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية، دار المستقبل العربي، مصر - القاهرة - الطبعة الأولى، سنة 1978
- د- محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير-
- د.حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتب الحديثة
- د- مروان شموط، د- كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس، طبعة 2008
- د/ عبدالفتاح قنديل، د/ سلوى سليمان- الدخل القومي- دار النهضة العربية- القاهرة-
- د. سلوى سليمان- دراسات في الاقتصاد التطبيقي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت
- د/ علي لطفى- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م
- د-محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير-
- د.حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتب الحديثة
- د- مروان شموط، د- كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مكتبة كلية حقوق جامعة عين شمس، طبعة 2008
- د/ عبدالفتاح قنديل، د/ سلوى سليمان- الدخل القومي- دار النهضة العربية- القاهرة-
- د. سلوى سليمان- دراسات في الاقتصاد التطبيقي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت

المجلات العلمية

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002م.
- 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد177- أبريل 2002م
- 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن- 2004م.
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشر الحكومة الإلكترونية- العدد الفصلي الثالث- 2005م.
- 5- لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام 2006م- العدد الفصلي الأول يناير- مارس 2007م.